

الملخص

هدفت هذه الدراسة والتي اجريت عام 2011م لمعرفة مدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر الاداريين في الاتحادات الصناعية الفلسطينية باعتبارها المؤسسات التي تمثل القطاع الصناعي والملقى على عاتقها الدور الرئيس في تطوير القطاعات الصناعية المختلفة وحل المشاكل التي تواجهها. ولتحقيق اهداف هذه الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة كاداة لجمع البيانات ،حيث تم توزيعها على جميع افراد مجتمع البحث (المسح الشامل) والبالغ عددهم 87 وقد تم استردادها جميعا ،كذلك كانت جميعها صالحة باستثناء استبانة واحدة فقط تم استبعادها .ثم قام الباحث بتحليل ومعالجة مخرجات الاستبانة احصائيا مستخدما برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

خلص الباحث الى مجموعة من النتائج كان ابرزها ان حملة الشهادات العليا (الماجستير او الدكتوراة) من اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الصناعية كان متدنيا (2.3%) فقط ،بينما بلغت نسبة حملة شهادة البكالوريوس (53.2%). كما دلت النتائج ان نسبة 57% من المنشآت الصناعية التي ينتمي اليها اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الصناعية لا توفر فرص تدريبية للعاملين فيها وايضا 44.2% من هذه المنشآت تقوم بالتصدير .كذلك بينت النتائج الى ان تخصيص المنشآت الصناعية لجزء من ميزانيتها للبحث والتطوير او دعم بناء مختبرات في الجامعات او تقديم منح دراسية للطلبة الجامعيين كانت بدرجة صغيرة.

اشارت النتائج ايضا ان درجة تلبية البرامج الجامعية لاحتياجات القطاع الصناعي كانت متوسطة ،ويرى ثلثي افراد مجتمع الدراسة 66.2% ان القطاع الصناعي بحاجة الى طرح تخصصات جديدة .اما درجة تقييم المبحوثين لامتلاك خريجي الجامعات الفلسطينية للمعرفة العلمية والمهارات الفنية المختلفة فقد جاءت بدرجة متوسطة ،وكانت الدرجة صغيرة فيما يتعلق بقدرة الخريجين على القيام بوظائف متعددة داخل المنشأة. كما بينت النتائج الى ان درجة موثمة الابحاث المنجزة في الجامعات لاحتياج القطاع الصناعي كانت صغيرة ،كذلك الحال بالنسبة لمساهمة مخرجات البحث العلمي في انتاج منتجات جديدة ،تقليل تكاليف الانتاج ،او بناء خطط تسويقية .

كما اظهرت نتائج الدراسة الى ان تصميم البرامج التدريبية في الجامعات الفلسطينية لا يتم بناءً على احتياجات القطاع الصناعي (بدرجة صغيرة) ، كذلك فان درجة استفادة المنشآت الصناعية من الجامعات في تدريب وتأهيل الموارد البشرية كانت بدرجة صغيرة ايضا ، اما تقييم المبحوثين لدرجة تقديم كوادر الجامعات واطقمها للاستشارات لمنشآت القطاع الصناعي فقد كانت بدرجة متوسطة . والنتيجة الالهة بنظر الباحث هي التي اشارت الى ضعف التنسيق ما بين الجامعات ومؤسسات القطاع الصناعي والتي يعزى اليها غالبية النتائج الاخرى.

الى ذلك خلص الباحث الى جملة من التوصيات اهمها انشاء مجلس تنسيقي اكايمي صناعي تمثل فيه كافة الجامعات والاتحادات الصناعية، العمل على اصدار التشريعات التي تنظم وتشجع حركة البحث العلمي، تحفيز القطاع الخاص على المساهمة بتمويل حركة البحث العلمي في الجامعات عبر تقديم الاعفاءات الضريبية ، انشاء وحدات اتصال مع الصناعة في كل جامعة، عمل دراسات مسحية لاحتياجات السوق من التخصصات المختلفة، وكذلك لتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في الصناعة، ضرورة قيام المؤسسات الصناعية بالتعاون مع الجامعات لتوفير البيئة العملية للباحثين والاكاديمين من الجامعات لنقل الخبرة واكتسابها ، واخيرا على الجامعات الاستفادة من الخبرات الصناعية في التدريس والقاء المحاضرات بما يناسب مؤهلاتهم.